السلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه طلبتَي الأعزّة محاضرتُنا اليومَ ستكونُ عن:

الأبواب التي تنوب فيها حركة عن حركة:

الباب الأول: جمع المؤنث السالم: قال ابنُ مالكٍ:

وَمَا بِتَا وأَلِفٍ قدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ في الْجَرِّ وفي النّصْبِ معا

لما فرغ ابن مالكٍ من الكلامِ على الأبواب التي تنوب فيها الحروفُ عن الحركاتِ في الإعرابِ شرعَ في ذكرِ البابينِ اللذين تنوبُ فيهما حركةٌ عن حركةٍ وهما:

ألف: جمعُ المؤنثِ السّالمِ: ما دلّ على أكثرَ من اثنين بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، نحوُ: "حضرتِ الطالباتُ"، وحكمه الرفعُ بالضّمّة، قال تعالى: ((وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ))[التّوبة:71] ، والنّصبُ بالكسرةِ بدلًا من الفتحة، قال تعالى: ((وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا))[التّوبة:72] ، والجرُّ بالكسرة، قال تعالى: ((لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا))[الأحزاب:73].

وقد قيّدنا التّعريفَ بالسّالم احترازًا عن جمعِ التكسيرِ، وهو ما لم يسلمْ فيه بناءُ واحدِه، نحوُ: "هنود"، وقد أشارَ إلى ذلك ابنُ مالكٍ رحمه الله تعالى بقوله: "وما بتا وألفٍ قد جُمعا" أي جُمع بالألفِ والتّاء المزيدتينِ، وقد خرجَ بهذا القولِ أيضًا نوعان من الكلمات:

الأوّل: ما كان ألفه غير زائدة نحوُ: "قضاة" و"دُعاة" فإن الألفَ في مثلِ هذا منقلبة عن أصلٍ، وهي منقلبةٌ عن "واوٍ" في "دعاةٍ" وعن "ياءٍ" في "قضاةٍ"

الثّاني: ما كانتْ تاؤُهُ غيرَ زائدةٍ، نحوُ: "أبيات" و"أصوات" فإن التّاءَ فيهما أصليّة.

كذا أُوْلَاتُ والذي اسمًا قدْ جُعِلْ ... كأذْرِعَاتٍ فيه ذا أيضًا قُبِلْ

أشارَ ابنُ مالكٍ في هذا البيت إلى الملحقِ بجمعِ المؤنّث السّالمِ، وهما شيئان:

الأول : لفظُ "أولاتٍ" بمعنى صاحباتٍ، فهذه اللفظةُ تعربُ بإعرابِ هذا الجمعِ، وهي ملحقةٌ به؛ لأنّه لا مفردَ لها من لفظِها، بل من معناها، وهو صاحبة، قال تعالى: ((وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ))[الطّلاق:6].

الثّاني: ما سُميَ به من هذا الجمعِ، فصارَ علمًا لمذكرٍ أو لمؤنثٍ بسببِ التسمية، مثلُ "أذْرِعاتٍ"، فهي جمعُ "أذْرِعة"، وهي جمع "ذِراع"، وهي الآن علمٌ على بلدٍ في أطرافِ الشّام، فتعربُ بإعرابِ جمعِ المؤنثِ السّالم مع بقاءِ التّنوينِ ، ومثلُه "عرفات"، قال تعالى: ((فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ))[البقرة:198].

ما يجوز في "أذرعات" و"عرفات" وأشباههما من وجوه:

الأوّلُ: وهو المشهورُ والأصحُّ عند بعضِ النّحويينَ الرّفعُ بالضّمّةِ والنّصبُ والجرُّ بالكسرة مع بقاء التّنوين: نحو: "هذه أذْرِعَاتٌ" و"رأيتُ أذْرِعاتٍ" و"مررتُ بأذْرِعاتٍ" هذا هو المذهب الصحيح

الثّاني: الرّفعُ بالضّمّةِ والنّصبُ والجرُّ بالكسرة مع زوالِ التّنوينِ: نحو: "هذه أذْرِعَاتُ" و"رأيتُ أذْرِعاتِ" و"مررتُ بأذْرِعاتِ"

الثّالث: أنْ يُعاملَ معاملةَ الممنوعِ من الصّرف، فيرفعُ بالضّمّةِ وينصبُ ويُجرُّ بالفتحة مع زوالِ التّنوين: نحو: "هذه أذْرِعَاتُ" و"رأيتُ أذْرِعاتَ" و"مررتُ بأذْرِعاتَ". وقد رُويَ الشّاهد: 12

تَنَوّرْتُها من أَذْرِعَاتٍ وأهْلُها ... بِيثْرِبَ أدْنَى دَارِها نَظَرٌ عالي

بكسرِ التّاء منونةً "أذْرِعَات" كالمذهبِ الأوّلِ، وبكسرِها بلا تنوينٍ كالمذهبِ الثاني، وبفتحِها بلا تنوينٍ كالمذهبِ الثالث.

الشّاهدُ فيه: قوله " أذْرعات " فإنّ أصلَه جمعٌ، ثمّ نُقلَ فصارَ اسمَ بلدٍ، فهو في اللفظِ جمعٌ، وفي المعنى مفردٌ، ويُروى في هذا البيتِ بالأوجهِ الثّلاثةِ التي المذكورة، فأمّا من رواهُ بالجرِّ والتّنوينِ فإنّما لاحظَ حالَه قبلَ التسميةِ به، من أنّه جمعٌ بالألفِ والتّاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التّنوين في جمعِ المؤنّث السّالمِ تنوينُ المقابلة، إذ هو في مقابلةِ النّونِ التي في جمعِ المذكرِ السّالم، وعلى هذا لا يُحذفُ التّنوينُ ولو وجدَ في الكلمةِ ما يقتضي منعَ صرفِها، لأنّ التّنوينَ الذي يُحذفُ عند منعِ الصّرفِ هو تنوينُ التّمكينِ، وهذا عند النّحويينَ تنوينُ المقابلةِ، وأمّا مَن رواهُ بالكسرِ من غيرِ تنوينٍ - وهم جماعةٌ منهم المبردُ والزّجاجُ - فقد لاحظوا فيه أمرينِ: أوّلُهما أنّه جمعٌ بحسبِ أصلِه، وثانيهما: أنّه علمٌ على مؤنّثٍ، فأعطوه من كلِّ جهةٍ شبهًا، فمن جهةِ كونِه جمعًا نصبوه بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، ومن جهةِ كونِه علمَ مؤنّثٍ حذفوا تنوينَه، وأمّا الذينَ رووه بالفتحِ من غيرِ تنوينٍ - وهم جماعةٌ منهم سيبويه وابنُ جنّي - فقد لاحظوا حالتَه الحاضرةَ فقط، وهي أنّه علمُ مؤنّثٍ.

الباب الثّاني: الممنوع من الصّرف: قال ابنُ مالكٍ:

وجُرّ بالفَتْحَةِ ما لا ينْصَرِفُ ... ما لم يُضَفْ أو يكُ بعدَ أل رَدِف

أشارَ ابنُ مالكٍ في هذا البيت إلى القسمِ الثاني ممّا نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا ينصرفُ، أي: لا يُنوّن، وحكمُه أنّه يرفعُ بالضّمّة، نحو: "جاءَ أحمدُ"، وينصبُ بالفتحةِ، نحو: "رأيتُ أحمدَ"، ويُجرُّ بالفتحةِ أيضًا، نحو: "مررتُ بأحمدَ"، فنابتِ الفتحةُ عن الكسرةِ.

ويُستثنى من ذلك مسألتان يُجرُّ فيهما الممنوعُ من الصّرفِ بالكسرةِ على الأصلِ:

الأولى: أن يكون مضافًا، نحو: "وعظَ الشيخُ في مساجدِ المدينة"، قال تعالى: ((لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ))[التّين:4] وفال تعالى: ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ))[التّين:8].

الثّانية: أن تدخلَ عليهِ الألفُ واللامُ، نحوُ: "سألتُ عن الأفضلِ من الطّلابِ"، قال تعالى: ((وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ))[البقرة:187].